إتمام صيانة منظومة الضواغط وزيادة الإنتاج ٢٠٠ ألف م٣ في معمل غاز حيان

عبد المنعم مسعود

صدر أمس قرار بتكليف الدكتور المهندس فراس حسن قدور مديراً جديداً للسورية للنفط وذلك بدلاً من واصف سليمان الذي أحيل إلى التقاعد.

وتفقد وزير النفط والثروة المعدنية المهندس بسام طعمة أمس منظومة الضواغط الأربعة ومنظومة التغذية الكهربائية ٢٠ ك ف – ٤٠٠ ف ومركز التحكم بالمحركات في المحطة الثانية في شركة حيان للنفط بعد إتمام صيانتها.

تألف هذه المنظومة من أربعة ضواغط غربية المنشأ، قام الفنيون نتيجة المقاطعة الغربية بإجراء الدراسات الهندسية عليها– والتي كانت حكراً على الشركات الأجنبية سابقاً – وفقاً لواقع هذه المنشآت بعد عملية التدمير الممنهج التي تعرضت لها من عصابات داعش وأجريت هذه الدراسات استجابة لمتطلبات المرحلة والواقع التشغيلي مع الاستثمار الأمثل لكل القطع والمعدات التي يمكن الاستفادة منها وإعادة تأهيلها.

كما تم تنفيذ التعديلات بحلول إبداعية ابتكرتها الطواقم والكوادر الوطنية بالتعاون مع الشركات الصديقة حيث أصبحت هذه الضواغط تقوم بضغط وإعادة استثمار الغاز الناتج عن تثبيت المتكافئات نتيجة تخريب وحدة المتكافئات الأساسية في المعمل إضافةً إلى قيامها برفع ضغط غاز الآبار ذات الضغوط المنخفضة والمتوسطة وفي المحصلة النهائية لهذا العمل أصبح بالإمكان الاستفادة من الغاز الناتج عن تثبيت المتكافئات والذي كان يحرق على الشعلة واستثمار الغاز في الآبار ذات الضغوط المتوسطة والمنخفضة وبالتالي أصبحت هناك زيادة حالية في الإنتاج تقدر بـ٢٠٠ ألف م٣ يومياً ويمكن أن تصل إلى ٢٥٠ ألف م٣ يومياً وهي استطاعة منظومة الضواغط.

وتابع الوزير جولته حيث شملت بئر «شريفة ٦» التي تم إصلاحها بعد أن توقفت عن الإنتاج وتمكن الفنيون من السيطرة على إندفاع الغاز الذي حصل فيه وإعادته إلى الإنتاج.

يذكر أن إجمالي انتاج الغاز حالياً لا يتجاوز ١٠ ملايين متر مكعب يومياً تزود وزارة النفط وزارة الكهرباء بحوالي ٨,٧ ملايين متر مكعب في حين أن حاجة الكهرباء تقدر بحوالي ١٨ مليون متر مكعب من الغاز.

وكان الإرهاب قد ضرب نهاية الشهر الماضي خط غاز الجسة الريان بأربع عبوات ناسفة لكن الخبرات الوطنية تمكنت من إتمام إصلاحه وإعادته إلى الخدمة بالرغم من أن الأضرار كانت كبيرة.

الحكومة تحدد سعر شراء القطن بـ١٥٠٠ ليرة للكغ

رئيس اتحاد الفلاحين: المرة الأولى التي يتم فيها تحديد هامش ربح للفلاح بنحو ٥٠٪

هناء غانم

وافق رئيس مجلس الوزراء المهندس حسين عرنوس على توصية اللجنة الاقتصادية بتحديد سعر شراء الكيلو غرام الواحد من محصول القطن المحبوب من الفلاحين لموسم عام ٢٠٢١ بمبلغ قدره /١٥٠٠/ ليرة سورية وأصل أرض المحالج ومراكز استلام المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان، وذلك وفقاً للتكاليف الفعلية لمستلزمات الإنتاج وبحيث يكون الدعم الحكومي عند استلام المنتج النهائي.

ومن الجدير ذكره أن الموافقة جاءت بعد العديد من المداولات التي تقدمت بها الجهات المعنية واللجنة المكلفة دراسة واعتماد تكاليف المحاصيل الإستراتيجية لجهة ارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب ارتفاع أسعار الأسمدة والمحروقات وزيادة المساحات المروية وغيرها من المواد.

وذكر القرار أن هذا السعر المحدد يكون وصلاً إلى أرض المحالج ومراكز استلام المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان، وذلك وفقاً للتكاليف الفعلية لمستلزمات الإنتاج غير المدعومة وبحيث يكون الدعم الحكومي عند استلام المنتج النهائي.

وجاء في توصية اللجنة أنه من الضروري تحقيق الاستقرار بزراعة القطن، وتشجيع الفلاحين من بداية الموسم على زراعة المحصول من خلال إعطائهم عائداً مجزياً، خاصة أن هناك توجهات لدعم المحاصيل الإستراتيجية بما ينسجم مع رؤية الحكومة لتوجيه الدعم لمستحقيه بالشكل الأمثل والعادل، والعمل على تأمين المادة الأولية لتشغيل معامل الحلج والنسيج والزيوت وفقاً لطاقاتها الإنتاجية.

ومن الجدير ذكره أن الحكومة أكدت في قرارها أن سعر الشراء المقترح يتناسب مع الأسعار العالمية للقطن.

وعلى خلفية قرار الحكومة تواصلت «الوطن» مع رئيس اتحاد الفلاحين أحمد إبراهيم الذي أكد أن تحديد سعر ١٥٠٠ ليرة للكيلوغرام من محصول القطن هو مبدئي وحسب مستلزمات الإنتاج، لافتاً إلى أنه في حال كانت هناك زيادة على مستلزمات الإنتاج ستكون هناك زيادة أيضاً للفلاح على سعر محصول القطن، مشيراً إلى أنها المرة الأولى التي يتم فيها تحديد هامش ربح للفلاح بنحو ٥٠ في المئة أي إن الفلاح لم يعد مقبولاً أن يترك فريسة للتجار يحددون سعر البيع على مزاجهم، ويفرضون على المزارعين أسعاراً تناسبهم، واعتبر إبراهيم أن هذا السعر مبنيّ على دراسة التكاليف التي قامت بها لجنة مختصة.

وذكر رئيس اتحاد الفلاحين أن السعر الوسطي لسعر القطن كان سابقاً ٩٩٧ ليرة في كل المحافظات، وفي حال ازدادت التكلفة ستكون هناك زيادة أيضاً للفلاح، أما إذا نزلت الأسعار فلن ينقص هامش الربح المخصص للفلاح.

وأضاف: إن تحديد سعر القطن سوف يساهم بزراعة كميات أكبر من القطن باعتباره مشجعاً خاصة أن تأمين مستلزمات الإنتاج في ظل الضائقة الاقتصادية التي من الصعب تأمينها غير مشجع للفلاح ونأمل من الفلاح تأمين حاجة السوق المحلية من القطن والحد من استيراده وحتى لو دفعت الحكومة للفلاح النصف «هي الرابح» مقارنة بالاستيراد فهي تدفع بالليرة السورية ولا يوجد قطع أجنبي.

وبخصوص القمح قال: إن المساحة المزروعة وصلت إلى ١,٨٠٠ مليون هكتار ونسبة تنفيذ الخطة الزراعية من القمح وصلت إلى ٨٢ في المئة من المساحات المخطط زراعتها حتى الآن.

«المركزي» يستبدل أوراقاً نقدية مشوهة وتالفة بقيمة ١٨ مليون ليرة

الوطن

وافقت لجنة إدارة مصرف سورية المركزي على استبدال أوراق نقدية مشوهة وتالفة بناء على الطلبات المقدمة من مالكيها وتسديد ما يزيد على /١٨/ مليون ليرة سورية مقابلها.

واشترط المصرف لقبول طلبات الاستبدال أن تكون مساحة الورقة المقدمة للاستبدال تزيد على ثلاثة أخماس الورقة الأصلية، وأن تتضمن الورقة التوقيعين المفروضين كاملين (توقيع حاكم المصرف ووزير المالية)، وأن تتضمن أحد الأرقام التسلسلية كاملاً.

ووفقاً لقرار المصرف فإن تلف الأوراق النقدية تم جراء عدة أسباب أدت لامتزائها منها الحريق والتمزق والقوارض والرطوبة وسوء التخزين، حيث قدرت المبالغ المصرح بها من مالكي الأوراق النقدية التالفة بنحو ٥٤ مليون ليرة، في حين تجاوزت المبالغ المقترح تسديدها من لجنة المركزي ١٨ مليون ليرة.

وحسب المركزي فإن طلبات استبدال الأوراق النقدية المذكورة أعلاه قدمها مالكوها ما بين الـ٢٢ من تشرين الثاني العام الماضي ونهاية شباط الفائت للإدارة العامة والفروع في دمشق وحمص واللاذقية وحلب وحماة والسويداء.

أصغر خروف بنص مليون وأصغر عجل بـ٢,٧ مليون

سعر كيلو الغنم الحي بحدود ٩٧٠٠ ليرة والعجل بحدود ٩ آلاف

قرنفلة: عندما ينخفض سعر الصرف لا تنخفض معه أسعار الأعلاف وهذه المشكلة يعاني منها المربون

رامز محفوظ

أكد رئيس جمعية اللحامين في دمشق وريفها أدمون قطيش في تصريح خاص لـ«الوطن» بأن تهريب الأغنام والعجول موجود ولم يتوقف والنسبة الكبرى التي تهرب منها حالياً هي من الولادات الجديدة.

وبين قطيش أن تهريب الولادات الجديدة يمكن ألا يكون له تأثير خلال الفترة الحالية لكن هذا الأمر سيؤدي إلى خفض الإنتاج ونسبة التربية خلال السنة القادمة.

وأوضح أن الإنتاج حالياً منخفض بسبب غلاء أسعار الأعلاف وازدياد التهريب، مشيراً إلى أن نسبة قليلة من المواطنين حالياً يتناولون اللحوم الحمراء بكميات جيدة والنسبة الأخرى تشتري كميات قليلة جداً بحدود الأوقية أو نصف الأو

وأشار إلى أنه لو كان سعر اللحوم الحمراء أقل من السعر الحالي فإن الإنتاج بالتأكيد لن يغطي حاجة السوق حالياً.

وبيّن أن سعر كيلو الغنم الحي في المسلخ اليوم بحدود ٩٧٠٠ والعجل الحي بحدود ٩ آلاف.

وأشار إلى أن سعر أصغر خروف وزنه بحدود ٤٠ كيلو غراماً اليوم ما يقارب ٤٨٠ ألف ليرة وسعر أصغر عجل وزنه بحدود ٣٠٠ كيلو غرام نحو ٢,٧ مليون ليرة.

وشدد قطيش في ختام حديثه على ضرورة منع تحميل الأغنام من المحافظات الجنوبية باتجاه محافظات الشمال باعتبار أن تهريبها يتم من هذه المحافظات وأن تبقى في دمشق وريفها بدوره بين الخبير في الإنتاج الحيواني عبد الرحمن قرنفلة لـ«الوطن» أن أسعار اللحوم الحمراء من أغنام وعجول تتأثر بأسعار مدخلات الإنتاج وأبرزها الأعلاف، مشيراً إلى أن الأعلاف تشكل ما بين ٧٥ و٨٠ بالمئة من إجمالي تكاليف إنتاج اللحوم الحمراء.

قرنفلة أوضح أن أسعار الأعلاف حالياً مرتفعة جداً ووصل سعر الطن الواحد من فول الصويا اليوم لحدود ١,٨ مليون وسعر الطن الواحد من الذرة الصفراء لحدود ١,١٥ مليون.

ولفت إلى أن أسعار اللحوم الحمراء ترتبط دائماً بحركة القطع الأجنبي، مبيناً أن معظم الأعلاف المخصصة للمجترات والدواجن مستوردة وكلما ارتفع القطع الأجنبي ترتفع معه أسعار الأعلاف.

وبين أن المشاكل التي نواجهها حالياً بالنسبة لأسعار الأعلاف أنه عندما ينخفض سعر الصرف لا تنخفض معه أسعار الأعلاف وهذه المشكلة يعاني منها المربون بشكل دائم.

وأشار إلى أن ولادات الأغنام بدأت بتشرين الأول والثاني الماضيين وتمتد حتى نيسان القادم وعندما يرى المربون بأن السنة جيدة من حيث توفر المراعي وغزارة الهطلات المطرية يحتفظون بالولادات الجديدة ولا يلجؤون لبيعها ويتجهون لتسمينها وهذا الأمر يؤدي إلى خفض المتاح من الأغنام في الأسواق، مشيراً إلى أنه عندما ينخفض المعروض ويكون حجم الطلب ثابتاً فإن هذا الأمر يؤدي إلى ارتفاع أسعار الأغنام.

ولفت قرنفلة إلى أنه بناء على حجم الطلب الحالي على اللحوم الحمراء من أغنام وعجول فإن إنتاجها حالياً يغطي حاجة السوق ويزيد عنه وخصوصاً أن حجم الطلب على اللحوم الحمراء منخفض حالياً نتيجة ضعف القوة الشرائية للمواطن.

وعن تهريب الأغنام والعجول أوضح قرنفلة أن التهريب الكبير لها كان خلال الأزمة من عام ٢٠١١ وحتى عام ٢٠١٦ لكن خلال الفترة الحالية ليس هناك معطيات واضحة تؤكد أو تنفي تهريب العجول والأغنام.

وبخصوص اعتماد مربي الأغنام والعجول على المراعي الطبيعية المجانية مع بداية فصل الربيع حالياً بين قرنفلة أن الرعي الطبيعي المجاني يكون دائماً في البادية وعلى أطراف الأرياف والمربون لا يستطيعون خلال الفترة الحالية الدخول إلى البادية لأنها تعتبر غير آمنة وتقوم العصابات الإرهابية في معظم مناطق البادية بمنع المربين من دخول المراعي الطبيعية.

وأشار إلى أنه في ضوء الواقع الراهن ليس هناك أي مؤشرات لانخفاض أسعار اللحوم الحمراء نتيجة لارتفاع مدخلات إنتاجها حالياً من أعلاف وغيرها، مبيناً أنه في حال استمرار ارتفاع سعر الصرف فإن أسعار اللحوم الحمراء ستبقى ترتفع وفي حال تراجع سعر الصرف من الممكن أن يكون هناك انخفاض لأسعار اللحوم.

وأكد أن الحكومة تحاول حالياً تأمين المقنن العلفي لمربي اللحوم، مشيراً إلى أن تأمين المقنن العلفي إذا لم يساهم بتخفيض الأسعار فإنه يحافظ على الأسعار الراهنة.

ولفت إلى أنه كلما ارتفعت أسعار الأعلاف كان هناك خروج لمربين جدد عن التربية، مبيناً أنه منذ بداية الأزمة وحتى تاريخه تم فقدان أكثر من ٦٠ بالمئة من قطيع الأبقار وأكثر من ٥٥ بالمئة من قطيع الأغنام.

وبين أن القوة الاقتصادية لمربي الأغنام والعجول حالياً غير موجودة وبنيتهم الاقتصادية هشة وبالتالي عندما يصبح هناك ارتفاع بأسعار الأعلاف يتوقفون عن التربية، لافتاً إلى أنه في السابق كان هناك تجار يقومون بتمويل المربين عند التربية ويزودونهم بالقروض لشراء الأعلاف ومنذ بداية الأزمة اختفى هؤلاء التجار ولا يوجد حالياً ممول لمربي الأغنام والعجول.

قطيش: حصة الفرد أقل من ١٠٠ غرام شهرياً من المادة

عبد المنعم مسعود

من جهة ثانية قال رئيس جمعية اللحامين بدمشق: إن عدد الذبائح من العواس لا يتجاوز ٦٠٠ خروف في المسلخ الفني وحوالى مئتين وخمسين خارجه موضحاً أن السبب وراء ثبات عدد الذبائح من العواس في المسلخ الفني وخارجه في الفترات الأخيرة بدمشق يعود إلى ثبات عدد المستهلكين من المادة، وبالتالي فإن من عدل عن استهلاك المادة نتيجة ضعف القدرة الشرائية لديه فلا مجال لعودته إلا بزيادة هذه القدرة سواء توقف عن الشراء عندما كان سعر الكيلوغرام ١٥ ألفاً أو ٣٠ ألفاً.

ووفقاً لقطيش فإن نصيب الفرد من استهلاك اللحمة قد تدنى ليصل إلى أقل من مئة غرام شهرياً، موضحاً أن سعر كيلوغرام الهبرة الخالية من الدهن قد ارتفع لأكثر من ٢٥ ألفاً، على حين وصل سعر الكيلوغرام منها مع ٢٥٪ دهنة إلى ٢٣ ألف ليرة.

وبيين قطيش أن الأسعار التي تباع بها اللحوم هي أسعار بعيدة عن نشرة التموين، مطالباً بتسعيرة جديدة وفقاً للأسعار الحالية تلك أن التسعيرة المعمول بها حالياً تبقي اللحام تحت مقصلة التموين فسعر ٩٥٠٠ ليرة للكيلوغرام الهبرة وفقاً لنشرة التموين قد تجاوزته الأسعار منذ فترة طويلة وهي الآن وصلت إلى ٣٠ ألفاً للكيلوغرام وذلك وفقاً لسعر التكلفة.

٤٠ بالمئة منها يستجرها كبار المشتركين

٢٥ بالمئة من الكهرباء نخسرها بسبب الفاقد الفني والتجاري على الشبكات

٢٦ ألف حالة سرقة العام الماضي بقيمة ١,٦ مليار ليرة

١٢-١٥ بالمئة من الفواتير تظهر عداداتها استهلاك «صفر»

عبد الهادي شباط

أظهرت مذكرة صادرة عن وزارة الكهرباء حصلت «الوطن» على نسخة منها أنه تم ضبط ٢٦ ألف حالة سرقة كهرباء (استجرار غير مشروع) العام الماضي ١,٦ مليار ليرة حصل منها نحو مليار ليرة وتم إحالة نحو ١٧ ألف ضبط للقضاء.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين مستشار الوزير المهندس عبد الوهاب الخطيب أن إجمالي الفاقد الكهربائي على منظومة الكهرباء بشقيه الفني والتجاري نحو ٢٥ بالمئة حيث يتراوح حجم الفاقد الفني بين ١٠–١٤ بالمئة على حين تراجع الفاقد التجاري على الشبكات من ٢٦ بالمئة عام ٢٠١٦ إلى ٢٢,٥ بالمئة في العام الماضي ٢٠٢٠ ليكون وفق هذه التقديرات حجم ما نخسره من الطاقة الكهربائية المتوفرة هو ربع هذه الطاقة الكهربائية، موضحاً أن معدلات الفاقد الكهربائي زادت بفعل ظروف الحرب على سورية وما رافقها من تخريب وتدمير لأجزاء واسعة من المنظومة الكهربائية وأن هناك الكثير من الإجراءات والتدابير تعمل عليها وزارة الكهرباء للحد من هذه الظاهرة والتخفيف منها خاصة ظاهرة الاستجرار غير المشروع التي تسهم بشكل مباشر في إلحاق الضرر في كونات الشبكة الكهربائية لجهة احتراق الكابلات والمحولات وغيرها من المعدات والتجهيزات الكهربائية ومنها إعادة هندسة المنظومة الكهربائية بما يخدم التوزعات الجديدة للكثافات السكانية خاصة في المدن الرئيسية.

وأوردت المذكرة أن وزارة الكهرباء والمؤسسة العامة لنقل وتوزيع الكهرباء والشركات التابعة لها في المحافظات بذلت جهوداً كبيرة لتخفيض نسبة الفاقد، من خلال عدد من الإجراءات أهمها التركيز على ضبط استهلاك كبار المشتركين (المخارج الخاصة والرسمية ٢٠ ك.ف – المراكز التحويلية الخاصة والرسمية ٢٠ / ٠,٤ ك.ف والعدادات الثلاثية والعدادات الأحادية التجارية) والتي يمثل استهلاكها ما يقارب ٤٠٪ من الكمية المستهلكة الإجمالية للطاقة المبيعة وذلك عن طريق مسح وفحص عدادات هؤلاء المشتركين، باستخدام أجهزة المخابر المحمولة وأجهزة الكمبيوتر المحمولة، حيث كان يتم مسح المخارج ٢٠ ك.ف خلال الأعوام (٢٠١٦–٢٠١٩) شهرياً في كل المحافظات، ويتم مسح المراكز التحويلية مرة واحدة خلال السنة، والقيام بحملات مستمرة ميرمجة في كل الأوقات (ليلاً– نهاراً) على المدن الصناعية (حسياء– عدرا– الشيخ نجار) والمناطق الصناعية في المحافظات والأسواق والمحال التجارية مع تسخير كل الإمكانيات المتاحة في كل شركة، ومتابعة الحملات لضبط الاستجرار غير المشروع من مجموعات العمل المركزية المشكلة في المؤسسة التي تقوم بالجولات الميدانية إلى الشركات لتنشيط وتفعيل هذه الحملات وفق برامج دورية، ومعالجة فواتير التي تصدر برسم عداد (صغرية) ولكل دورة التي تتراوح نسبتها بين (١٢–١٥ بالمئة) من عدد المشتركين، والعمل على تأمين عدادات ٥ / × لتركيبها في مراكز التحويل العامة، حيث تم تأمينها وتركيب ٩٦٩٨ عداداً مع متمماتها من إجمالي العدادات التي تبلغ بحدود ٣٠٠٠٠ عداد لمركز تحويل عام، والعمل مستمر لإنهاء تركيبها الذي يساعد في عملية الترميز، وأنه تم الاستفادة مما تم إنجازه في الترميز ولكل شركة من حساب الفاقد للكثير من المراكز التحويلية وتحديد الفاقد لها والمعالجة بتركيز الجهود على قيم الفاقد العالية.

وبعد الانتهاء من عملية الترميز التي تم إنجاز ٦٥ بالمئة منها، وتركيب برنامج يربط مع نظام إصدار الفواتير في شركات الكهرباء بات يمكن الحصول على بيانات مهمة نستطيع من خلالها معرفة نسب الفاقد على مستوى مراكز التحويل ٢٠ / ٠,٤ ك.ف وخطوط التوتر المتوسط ٢٠ ك.ف وبالتالي معالجته بإمكانيات وبكلفة أقل وبسرعة أكبر.

وتم تشكيل لجنة فنية متخصصة مشتركة تضم مندوبين عن الوزارة ومركز الدراسات والبحوث العلمية، ووزارة الاتصالات قامت بتقديم مقترحات لحل إشكالية الاستجرار غير المشروع من خلال العدادات الذكية ونظام قراءة العدادات عن بعد ودراسة سلبيات استيراد العدادات عن بعد عن طريق نقل التقانة وتوطين صناعتها وتقديم مقترح تنفيذي لذلك.

وتم توقيع اتفاقية تعاون مشترك بين مركز الدراسات والبحوث العلمية والمؤسسة العامة لنقل وتوزيع الكهرباء حددت فيها التزامات كل فريق ومراحل العمل في المشروع الذي تم وضع برنامج زمني لتنفيذه على ثلاث مراحل.